

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

## تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 ونتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة

### تقرير مقدم من البرتغال

#### موجز

لا تزال البرتغال ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وركيزة أساسية يقوم عليها إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي وتعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وترى البرتغال أن الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، هي مصالح مشتركة بين جميع الأطراف. وهي تمثل أولويات متكاملة يعزز بعضها بعضا في السياق المتعدد الأطراف. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تدعم البرتغال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من خلال المبادرات العديدة التي وُضعت. وستشارك البرتغال بنشاط في المؤتمر الاستعراضي العاشر بغية تحقيق نتيجة إيجابية نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الهدف المتوخى في ديباجة المعاهدة والمادة السادسة منها.



## مقدمة

- 1 - تعتبر البرتغال أن المعاهدة تشكل حجر الزاوية في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، وصكا بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار الأمن الدولي. وترى البرتغال ضرورة أن تكون جميع الدول ملتزمة بصحة سريان هذه المعاهدة باعتبارها صكا دوليا.
- 2 - وتمثل خطة العمل التي اتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، والتي استندت إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة المحددة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000، إنجازاً كبيراً في إطار الجهد الجماعي المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، وضماناً للتطوير الذي تمس الحاجة إليه لجميع جوانب الركائز الثلاث التي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تكمل هذه الركائز الثلاث كل منها الأخرى ليس من أجل ضمان عالم أكثر أماناً فحسب، بل أيضاً من أجل حسن استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية، وهو ما سيعزز بدوره التنمية الجماعية القائمة على أساس مستدام.
- 3 - وتولي البرتغال، في إطار الوفاء بالتزاماتها الدولية، اهتمامها الكامل لأهداف المعاهدة وموضوعها والغرض منها من أجل تحقيق الآمال المشتركة لأطرافها في عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن يُقَابَل هذا التعهد بجهود مشتركة في مجال تطوير تطبيقات سلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية.

## الركيزة الأولى: نزع السلاح النووي (الإجراءات 1 إلى 22 من خطة العمل)

- 4 - تعترف البرتغال بالجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لخفض ترساناتها النووية وتحسين أي تدابير متخذة للتيقن من الشفافية واستحالة العودة إلى الورا وإمكانية التحقق، وهي تدعم هذه الجهود بشكل كامل. وفي هذا الصدد، تؤيد البرتغال بشكل كامل تعزيز نزع السلاح على الصعيد العالمي، إذ أنها تعتبره أحد أهدافها الوطنية، على نحو ما تنص عليه المادة 7 (2) من دستورها. وعلاوة على ذلك، تتقيد البرتغال تماما بمبدأي الشفافية وإمكانية التحقق، نظراً لأنها عقدت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن بروتوكولا إضافياً. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم البرتغال تقارير إلى عدة هيئات، من قبيل الاتحاد الأوروبي، ولجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.
- 5 - وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية والفريق الأوروبي المعني بقياس جرعات الإشعاع والرابطة الأوروبية لمعاهد علم القياس الوطنية في ميادين توفير الأمان والحماية من الإشعاع، وقياس جرعات الإشعاع، وعلم قياس الإشعاع المؤيّن، وهي طرف في برامج تكنولوجية تابعة للاتحاد الأوروبي من قبيل المبادرة الأوروبية المتعددة التخصصات المعنية بالجرعات الإشعاعية المنخفضة وبرنامج تنفيذ تكنولوجيا التخلص الجيولوجي من الإشعاع (الإجراء 1).
- 6 - وقد دافعت البرتغال، في حالات مختلفة، عن ضرورة أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل فعالاً، يشمل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي في اعتقادنا إحدى الخطوات الرئيسية نحو عملية لا رجعة فيها لنزع السلاح النووي. والبرتغال، بوصفها واحدة من أقدم الدول المراقبة التي ما فتئت تعرب رسمياً عن اهتمامها بالانضمام إلى هذه الهيئة، تؤيد أيضاً توسيع عضوية المؤتمر (الإجراء 6). غير أننا

نعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا النوع من الاجتماعات يجب ألا يحل محل تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بكاملها، وألا يعرّض هيكلها المؤسسي للخطر (الإجراء 7).

7 - وتؤكد البرتغال بشدة الأهمية الكبرى للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام 1995 وحث فيه على إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، فضلاً عن تنفيذ خطة العمل، التي أُقرت بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010.

8 - والبرتغال طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تشارك في جميع المؤتمرات التي تعقد بموجب المادة الرابعة عشرة (الإجراء 12). وتدافع البرتغال عن ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة، وتواظب على تشجيع الدول، بما فيها الدول المدرجة في المرفق 2، من خلال مساع ثنائية و متعددة الأطراف، على التصديق على المعاهدة (الإجراء 10)؛ كما أنها تشجع بنشاط على توفير التدريب لبعض البلدان فيما يتعلق بتعزيز المعاهدة وإنشاء الهيئة التنظيمية الوطنية (الإجراء 13). وفيما يتعلق بالدول التي ليست طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدافع البرتغال عن إقرار وقف لجميع أنواع التجارب النووية (الإجراء 11). وتشارك البرتغال في نظام التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتمشيا مع المادة 25 (1) (أ) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، تطبق بصفة مؤقتة نظام الرصد الدولي وفقاً للفقرة (1) (أ) من المادة الرابعة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

9 - وعقدت البرتغال أيضاً اتفاقاً بشأن المرافق مع الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يتعلق بالمحطات التي تقع في أراضيها. ووسعت نطاق استخدام الخدمات الوطنية المدنية لكشف الهزات الأرضية من أجل الاستفادة من بيانات الأمانة الفنية المؤقتة فيما يتعلق بالإنذارات بأمواج التسونامي (الإجراء 14). وتؤيد البرتغال فكرة وضع نظام التحقق المناسب.

10 - ونظراً لأن البرتغال شاركت في تقديم قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات، فهي تروج بنشاط، من خلال المساعي الثنائية والمبادرات العامة، لضرورة توقيع اتفاقات ضمانات شاملة، بما في ذلك بروتوكولات إضافية، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق عليها. ووفرت البرتغال لبلدان أخرى أيضاً نسختها الخاصة، باللغة البرتغالية، من اتفاق الضمانات الذي عقده، سعياً إلى تشجيع وتيسير قيام دول أخرى بعقد اتفاقات مماثلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الإجراء 17).

11 - وتؤيد البرتغال التعاون بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة فيما يتعلق بزيادة تدابير بناء الثقة (الإجراءان 19 و 21). وتدرج عدة جامعات برتغالية مواد تعليمية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في مناهجها، على نحو عام أساساً، ضمن مواضيع دراسية مثل الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية. وتروج البرتغال لعدة دورات تدريبية محددة بشأن هذا الموضوع، حيث يعقد المعهد العالي التقني والوكالة البرتغالية للبيئة دورات مخصصة عن موضوع الأمان النووي، تتناول مواضيع من بينها الأطر التنظيمية. وتضطلع وزارة الخارجية بدور فعال في التوعية فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، فهي تشجع على إلقاء محاضرات في برامج الدراسات العليا وتتيح للمتدربين، من خلال التدريب أثناء العمل، حضور اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة (الإجراء 22).

### الركيزة الثانية: عدم الانتشار (الإجراءات 23 إلى 46 من خطة العمل)

12 - فيما يتعلق بجهود منع الانتشار، تدعو البرتغال باستمرار، في إطار مسعى مشترك مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث وضعت عدة مبادرات في هذا الصدد، وذلك في السياقين الثنائي والمتعدد الأطراف (الإجراء 23). وعقدت البرتغال اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولديها بروتوكول إضافي (الإجراء 24). وفيما يتعلق باتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية، تنفذ البرتغال باجتهاد عددا من المبادرات مع البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية ومع تيمور الشرقية وتوفر البروتوكول الإضافي الخاص بها باللغة البرتغالية من أجل تيسير اعتماد تلك الصكوك (الإجراءات 25 و 28 و 29 و 30). وتقدم مداخلات أيضاً في عدد من المنتديات الدولية من أجل إعادة التأكيد على أهمية التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات المعدة بالاستناد إليها (الإجراء 26). وتتعاون البرتغال أيضاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المستويات لدعم التزامات الضمانات الواردة في نسختها. وفي الفترة 2011-2012، تولت البرتغال، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الإجراء 27).

13 - وتتخذ البرتغال موقفاً فعالاً جداً إزاء تطبيق اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نطاق واسع، وأيضاً فيما يتعلق ببروتوكولات الكميات الصغيرة، التي تسعى البرتغال بنشاط إلى تشجيع الدول على اعتمادها و/أو تعديلها. وفي هذا السياق، قدمت البرتغال عدداً من المبادرات في بلدان مثل سان تومي وبرينسيبي وتيمور الشرقية لإبرام هذه الاتفاقات (الإجراء 31).

14 - وما فتئت البرتغال أيضاً تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمفهوم مستوى الدولة، ولكنها تدرك أيضاً أنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به بشأن التهديدات الإشعاعية ومراقبة المنتجات الإشعاعية (الإجراء 32). وتقي البرتغال بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزاماتها الفنية والسياسية على الصعيد الثنائي، إضافة إلى أنها تشارك في المنظمات الدولية مثل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي (الإجراءان 34 و 51).

15 - وتعتمد البرتغال معايير عالية فيما يتعلق بمراقبة المنتجات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في تطوير الأسلحة النووية أو الإشعاعية. وإلى جانب التشريعات الوطنية وتطبيق لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2009/428، تشكل البرتغال أيضاً طرفاً في عدد من النظم والمبادرات الدولية في هذا السياق، مثل مبادرة الموائى الضخمة، ولجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وهي تتخذ موقفاً فعالاً فيما يتعلق بتبادل المعلومات مع أجهزة الاستخبارات، وذلك تحديداً في مجال مكافحة الانتشار (الإجراءات 35 و 36 و 37). وتطبق الأطراف الوطنية المعنية صاحبة المصلحة برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة (الإجراء 44)، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسائل التنظيمية. وتواصل البرتغال التعاون البناء مع البلدان الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بإطار البرامج القطرية (الإجراء 46). وعلى الرغم مما ينطوي عليه ذلك من نظام تصدير صارم، تحافظ البرتغال على التزام راسخ بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا والمواد النووية، وتقوم باستيراد وتصدير النظائر المشعة للأغراض الطبية (أساساً إلى أفريقيا)،

لاستخدامها في كل من تشخيص الأمراض وعلاجها، وتكفل في الوقت نفسه الاضطلاع بما يلزم من تعاون فني وأنشطة تدريبية (الإجراءان 38 و 39).

16 - وفيما يتعلق بالأمن والسلامة المادية للمواد والمرافق النووية، تدعم البرتغال المعايير الدولية المناسبة، حيث أنشأت وكالة البيئة البرتغالية، ونقلت بشكل كامل إلى نظامها القانوني الوطني توجيهي مجلس الاتحاد الأوروبي رقمي 70/2011 و 71/2009 المتعلقين بالإدارة الآمنة للنفايات المشعة والوقود المستهلك والأمان النووي. وصدقت أيضاً على التعديلات المدخلة على المادة 6 من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر 2013 (الإجراءات 40 و 41 و 42) والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في 25 أيلول/سبتمبر 2014 (الإجراء 45).

### الركيزة الثالثة: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الإجراءات 47 إلى 64 من خطة العمل)

17 - فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، يرتبط بُعد الأمان بالمعاهدة، وهو يظهر أوجه تآزر مع المعايير الأساسية للاستخدام الآمن للإشعاع المؤين، الذي تعد وكالة البيئة البرتغالية السلطة المختصة به. وفي هذا البعد المتعلق بالأمان، ينبغي تسليط الضوء على دور استعراضات الأقران الدولية للهيكل الأساسية الرقابية، وتحديدًا من خلال خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة وخدمة استعراض إجراءات التأهب للطوارئ التابعة للوكالة. وتخطط البرتغال لاستضافة أول بعثة لها من هذا النوع في شباط/فبراير 2022، في إطار جهد مشترك بين وكالة البيئة البرتغالية والمفتشية العامة للزراعة والبحار والبيئة والتخطيط الإقليمي، اللتين تتوليان أدوار السلطة المختصة وسلطة التفتيش، على التوالي، التابعتين للهيئة التنظيمية الوطنية في هذا الشأن. ويعد الاضطلاع ببعثات من هذا النوع إلزامياً للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكنه مبادرة اختيارية للدول الأخرى.

18 - وبهذا المعنى، قد يكون من المناسب نشر فوائد بعثات الاستعراض من هذا النوع التي يضطلع بها الأقران، بهدف تحسين الهياكل الأساسية التنظيمية لكل بلد على حدة من حيث مسائل الأمان، وبالتالي تعزيز التحسين المستمر للأمان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يشكل هدفاً مشتركاً. ومن خلال تعزيز هذا التحسين المستمر، ستكون هناك أيضاً مكاسب غير مباشرة للأبعاد المتبقية للمعاهدة. وفي هذا السياق من التحسين المستمر والمشاركة الدولية، كفلت وكالة البيئة البرتغالية مشاركة خبرائها في كل من خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، والخدمة المتكاملة لاستعراض إدارة النفايات الإشعاعية والوقود المستهلك وسحبها من الخدمة ومعالجتها، وخدمة استعراض إجراءات التأهب للطوارئ التابعة لبعثات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي إعداد معايير الوكالة، ومشاركتهم أيضاً كمدرّبين في الإجراءات الدولية والإقليمية والإجراءات التي تقوم بها بلدان ثالثة.

19 - وتعطي البرتغال الأفضلية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باحتياجاتها الخاصة التي تتمثل أساساً في النظائر الطبية المستخدمة لأغراض التشخيص والعلاج الطبي على السواء (الإجراء 50). وهي تعتمد سياسات تقوم على عدم التمييز إزاء الدول فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولا تضع عقبات بشأن استيراد الطاقة أو البضائع التي تنتج باستخدام التكنولوجيا النووية. وتؤيد البرتغال بقوة تطوير الطاقة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث تقيم أنشطة توعية ودورات تدريبية مع عدد من البلدان، تحديداً في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (الإجراءات 47 و 48 و 49 و 51 و 53). وعلاوة على ذلك، وقعت البرتغال إطار برنامج قطري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عامي 2013

و 2021، وهي تتعاون مع الدول في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتقدم البرتغال أيضاً تبرعات عينية للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة الفنية المؤقتة (الإجراءات 52 و 53 و 54 و 56). وبالإضافة إلى ذلك، تشارك البرتغال أيضاً في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما إلى وحدة الأمن النووي، في إطار مساهمات الاتحاد الأوروبي (الإجراء 55).

20 - وتتوافر لدى البرتغال مجموعة واسعة النطاق من التشريعات الوطنية، وهي طرف في جميع المنتديات والصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بمسائل ذات صلة بالطاقة الذرية وتطبق باجتهاد معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وتتشط البرتغال أيضاً في مجال إنشاء بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب، ولا سيما عندما كانت عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (2010-2012) (الإجراءان 58 و 63).

21 - وصدقت البرتغال على اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وانضمت أيضاً إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (الإجراء 59).

22 - وتشجع البرتغال عدداً من أنشطة التوعية الموجهة إلى قطاعها الصناعي، من أجل تعزيز أفضل الممارسات فيما يتعلق بالأمان والأمن، وأيضاً من أجل تقديم تشريعاتها الوطنية والدولية ذات الصلة المتعلقة بهذا الموضوع. وهي تروج لنماذج مفاهيمية للجران الهيدرولوجي للمياه المعدنية في كابينشو دي فيدي وفي ميلغاشو - ميساجياس (الإجراء 60). وجرى تنظيم مؤتمر بهدف التوعية وتدريب الأطباء والمرضى وغيرهم من الممارسين في إطار النظام الصحي فيما يتعلق بالحماية من الإشعاع (الإجراءان 56 و 61).

23 - وفيما يتعلق بالمعايير الدولية في مجال أمان النقل والأمن وحماية البيئة، تطبق البرتغال التشريعات الدولية الرئيسية، وتتوافر لديها الوسائل اللازمة لمكافحة الكوارث النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، حيث تتوافر لديها قدرات قواتها المسلحة وخدماتها المختصة بالحماية المدنية. وتشارك البرتغال أيضاً في المناسبات والحلقات الدراسية الدولية المتعلقة بهذه الجوانب وتتعاون بنشاط، جنباً إلى جنب مع غيرها من الدول المهتمة، في العملية التي أدت إلى اعتماد القرار GC (58)/RES/10 في المؤتمر العام الثامن والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات. ونظراً لأن البرتغال دولة ساحلية أساساً، فقد شاركت في الفريق العامل المعني بالمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمراسلات الطوعية والسرية بين الحكومات بشأن نقل ووقود الأكسيدات المختلطة والنفايات القوية الإشعاع، وحسب الاقتضاء، الوقود النووي المشع عن طريق البحر (الإجراء 62).

24 - والبرتغال طرف في بعض صكوك المسؤولية وهي تدعم، تماشياً مع خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي، وضع نظام عالمي للمسؤولية النووية ترى أنه يجب ألا يقوم على التمييز وأن يكون متعدد الأطراف ويشمل المخاطر غير الطوعية من جانب واحد وما يرتبط بها من تكاليف الحوادث.